الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/194
12 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول الأعمال للدورة الرابعة والخمسين

ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية الصين في تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ تعداده ٢٢ مليونا، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها

رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي بوركينا فاصو، جزر سليمان، جزر مارشال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، السنغال، سوازيلند، غامبيا، غرينادا، ليبريا، نيكاراغوا، هندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، نتشرف بأن نطلب إليكم عملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة عنوانه "ضرورة دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتصلة بجمهورية الصين في تايوان من أجل كفالة الاحترام الكامل للحق الأساسي لشعبها البالغ تعداده ٢٢ مليونا، في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها. وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق مذكرة إيضاحية (انظر المرفق الأول) ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني).

(توقيع) هيلير سولاما
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لبوركينا فاصو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ركس ستيفن هوروي
الممثل الدائم لجزر سليمان
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جاكبو أ. ريلانغ
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لجزر مارشال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ديني م. ج. ويلسون
الممثل الدائم لسانت فنسنت
وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ريكاردو غ. كاستانيدا - كورنيو
الممثل الدائم للسلفادور
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إبرا ديغين ك.أ.
الممثل الدائم للسنغال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) موزيس ماثيندیلي ديلاميني
الممثل الدائم لسوازيلند
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بابوكار - بليز اسماعيلا جاغني
الممثل الدائم لغامبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لامويل أ. استانيسلاوس
الممثل الدائم لغرينادا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) نيه دوكولي - تولبرت
الممثل الدائم لليبريا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) الفونسو أورتيغا أوربينا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أدموندو أوريانا
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

١ - تحكم كل جانب من جانبي مضيق تايوان حكومة متميزة وقائمة بذاتها منذ عام ١٩٤٩.

انتقلت حكومة جمهورية الصين، التي أسست عام ١٩١٢، إلى تايوان عام ١٩٤٩. وفي نفس السنة انشئت جمهورية الصين الشعبية في البر الرئيسي للصين. ومنذ ذلك الوقت تتعايش جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية في البر الرئيسي، كل في الجانب الذي يخصها على مضيق تايوان، مع عدم خضوع إحداهما لحكم الأخرى. وعلى مدى نصف القرن الماضي، قام كل جانب ببناء نظامه السياسي وقيمه الاجتماعية وعلاقاته الخارجية. ولذا لا تستطيع أي من الحكومتين أن تتكلم إلا باسم الشعب الخاضع فعلا لولايتها في الجانب الذي يخصها من مضيق تايوان ولا أن تمثل إلا ذلك الشعب.

٢ - وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) في عام ١٩٧١ مانحة جمهورية الصين الشعبية حق العضوية في الأمم المتحدة. إلا أن القرار لم يتناول مسألة تمثيل شعب جمهورية الصين في تايوان لدى الأمم المتحدة.

ومن عام ١٩٥٠ إلى ١٩٧١، نظرت الأمم المتحدة في مسألة تمثيل الصين. وقد نظر في المسألة في ضوء المواجهة السياسية والأيديولوجية التي خلقتها الحرب الباردة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين، القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي قررت فيه أن تأخذ جمهورية الصين الشعبية مقعد الصين. إلا أن هذا القرار لم يتناول مسألة التمثيل المشروع لشعب تايوان في الأمم المتحدة.

٣ - جمهورية الصين البلد ذا إنجازات مهمة عضو بناء ويتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي.

تتعايش جمهورية الصين في تايوان مع جمهورية الصين الشعبية في البر الرئيسي منذ عام ١٩٤٩ وما فتئت تعد عضوا ناجحا يتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي. والواقع أن:

- جمهورية الصين واصلت ممارسة الحكم الفعلي على أقاليم تايوان وبنغو وكينمين وماتسو وغيرها من الجزر. ويبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة وتوجد بها حكومة ديمقراطية. وفوق ذلك، فإن جمهورية الصين بلد محب للسلام ولديه القدرة والاستعداد لتنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

- وقد حققت جمهورية الصين في تايوان ما وصفه الكثيرون بأنه "معجزة" في التنمية الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية. وهي تتبوأ المركز التاسع عشر في أكبر البلدان اقتصادا في العالم على أساس الناتج القومي الإجمالي. والمركز الرابع عشر من أهم البلدان التجارية. وهي أيضا أحد أكبر المستثمرين في شرق أفريقيا. واحتياطياتها من النقد الأجنبي تجعلها بين أعلى ثلاثة احتياطيات من النقد الأجنبي في العالم وتجعل كل هذه الإنجازات من جمهورية الصين في تايوان في الواقع أحد أكثر أمثلة التنمية الاقتصادية نجاحا في القرن العشرين.

- وجمهورية الصين بلد ذو توجه إنساني أيضا وتتزايد مكانتها الدولية كل يوم من حيث تقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وقد أوفدت طوال السنوات السابقة أكثر من ٠٠٠ ١٠ خبير لتدريب تقنيين في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في آسيا وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، لمساعدة تلك البلدان على تنمية زراعتها ومصائد الأسماك فيها وقطاع تربية المواشي فيها. وقدمت أيضا ما يربو على ١٥٠ مليون دولار في شكل إغاثة في حالات الكوارث في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك البر الرئيسي للصين طوال السنوات العديدة الماضية، واستجابت للنداءات الموجهة من الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة في الحالات الطارئة وتقديم المساعدة من أجل إنعاش البلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية والحروب. وتعهدت مؤخرا بتوفير برنامج للمعونة الخارجية بما يعادل ٣٠٠ مليون دولار من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الكوسوفيين وإعادة تعمير المنطقة.

- وتسهم جمهورية الصين في تايوان في الوقت الراهن، برأس مال في برامج التنمية الإقليمية من خلال مؤسسات مثل مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

وانطلاقا من هذه المؤشرات الرئيسية ليس هناك شك في أن جمهورية الصين ما برحت تؤدي دورا إيجابيا في تعزيز التجارة العالمية وفي القضاء على الفقر. وهي فعلا عضو بنّاء يتحلى بروح المسؤولية وتلك حقيقة تستحق التقدير من أعضاء الأمم المتحدة.

٤ - جمهورية الصين بلد حر وديمقراطي. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر بعقل متفتح إلى النداء الموجه إليها من ٢٢ مليون نسمة من أجل تمثيلهم في المنظمة.

لا ينص القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي هو نتاج فترة الحرب الباردة، على حق ٢٢ مليون نسمة هم شعب جمهورية الصين في تايوان في أن يمثلهم مندوبوهم الفعليون والشرعيون في الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة.

بيد أنه حدثت تغييرات كبيرة في العقدين الماضيين. فقد انتهت الحرب الباردة، وحل الحوار البنّاء والمفاوضات محل المواجهة العدائية التي كانت قائمة في الماضي. ويتعين على الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية يمثل فيها كل بلد، وحيث حققت فلسطين مركزا فريدا ومنحت كيانات أخرى مكانا للتكلم باسم شعوبها، أن تتصدى الآن لهذه الحالة غير المعقولة والتي يتعذر تبريرها.

ولقد اضطلعت جمهورية الصين في تايوان بسلسلة من الإصلاحات السياسية طوال العقود القليلة الماضية. والآن يتمتع شعبها بدرجة رفيعة من الحرية والديمقراطية. وهي عازمة أيضا على التوصل إلى وسيلة لتطوير العلاقات عبر المضيق بالوسائل السلمية. وتسعى حكومة جمهورية الصين في تايوان إلى القيام بدور معقول في الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة ليتسنى به تمثيل شعب تايوان البالغ تعداده ٢٢ مليون نسمة. وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة النظر بعقل متفتح إلى النداء الموجه من هذا الشعب البالغ تعداده ٢٢ مليون نسمة من أجل المشاركة في تلك المنظمة.

٥ - مشاركة جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة لا تشكل أي حاجز أمام التوحيد السلمي والديمقراطي للصين المقسَّمة في المستقبل؛ بل أنها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام والأمن الإقليميين.

نشأت جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية في ظل نظامين مختلفين منذ عام ١٩٤٩ من القيم السياسية والاجتماعية. ولم تمارس جمهورية الصين الشعبية أي سيطرة قط على شعب تايوان البالغ تعداده ٢٢ مليون نسمة. ولذا يحق لمواطني جمهورية الصين في تايوان أن يكون لهم تمثيل فعلي وشرعي خاص بهم في الأمم المتحدة.

والمركز الجغرافي لتايوان يجعلها مركز تنسيق لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ برمتها. وبالتالي يعد استقرار مضيق تايوان والمنطقة المحيطة به حيويا لصون السلام والأمن في المنطقة بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة. وسيؤدي الدور الذي تضطلع به جمهورية الصين في تايوان داخل الأمم المتحدة إلى إدخال المنطقة تحت ظل آلية السلام والأمن التي تنضوي في الأمم المتحدة، بما يعزز من ثم صون السلام والأمن في المنطقة.

وتصلح حالتا جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموحدتين الآن، وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اللتين ما زالتا مقسمتين كسابقتين للتمثيل المتوازي للدول المقسمة في الأمم المتحدة. وقد أسهمت المبادلات بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لا في تحقيق السلام والأمن الإقليميين فحسب وإنما في تحقيق توحيدهما سلميا أيضا عام ١٩٩٠. ولذا ينبغي للأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية أن تشجع كل الطرفين على جانبي مضيق تايوان على العمل والتعاون فيها وفي مؤسساتها ذات الصلة.

٦ - ينبغي للجمعية العامة أن تعمل من أجل كفالة أن يُسمع صوت ٢٢ مليون نسمة في تايوان في الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة.

لا يشكل القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) حلا شاملا ومعقولا وعادلا. فلقد عمل هذا القرار على تسوية مسألة تمثيل الشعب الصيني في البر الرئيسي للصين فحسب فيما لم يستطع تلبية أماني ٢٢ مليون نسمة في تايوان من أجل المشاركة في أعمال وأنشطة أهم منظمة عالمية ألا وهي الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة.

ويعتبر استبعاد جمهورية الصين في تايوان من الأمم المتحدة أمرا ينطوي على مفارقة تاريخية، وغير عادل ويمكن أن يضر بالسلام والأمن الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة أن تعالج هذه الحال لكي تكفل أن يكون لـ ٢٢ مليون نسمة في جمهورية الصين صوت مباشر ممثل في المنظمة وفي مؤسساتها ذات الصلة. وهذا دور لجمهورية الصين في الأمم المتحدة من شأنه أن يفيد تلك المنظمة بصفة خاصة والمجتمع الدولي عامة من خلال الآليات الموجودة في تلك المنظمة.

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ ترى أن شعب جمهورية الصين في تايوان الذي يبلغ عدده ٢٢ مليون نسمة ليس له تمثيل فعلي وشرعي في الأمم المتحدة؛

وإذ تدرك أنه منذ عام ١٩٤٩، مارست حكومة جمهورية الصين السيطرة والولاية الفعليتين على منطقة تايوان فيما مارست حكومة جمهورية الصين الشعبية السيطرة والولاية الفعليتين على البر الرئيسي للصين خلال الفترة ذاتها؛

وإذ تعترف بأن جمهورية الصين في تايوان عضو بنّاء ويتحلى بروح المسؤولية في المجتمع الدولي ذو نظام ديمقراطي واقتصاد دينامي قوي، وستعود مشاركتهم في الأمم المتحدة على المجتمع الدولي بالفائدة؛

وإذ تلاحظ أن الموقع الجغرافي لتايوان حيوي للسلام والأمن في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ؛

وإذ تضع في اعتبارها أنه مع سعي جمهورية الصين للمشاركة في الأمم المتحدة، فإنها تواصل الاحتفاظ بالأمل في توحيد الصين في نهاية المطاف؛

وإذ تلاحظ إعلان حكومة جمهورية الصين في تايوان الذي تقبل فيه دون شرط الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأن لديها القدرة والاستعداد على تنفيذ تلك الالتزامات؛

وإذ تؤكد على ما يترتب على الاعتراف بالحقوق الأساسية لشعب جمهورية الصين في تايوان البالغ تعداده ٢٢ مليونا وعلى احترام هذه الحقوق من أهمية لتأييد مبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة؛

١ - تقرر إنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة تناط به ولاية دراسة الحالة الدولية الاستثنائية المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان، دراسة وافية، من أجل كفالة مشاركة ذلك الشعب البالغ تعداده ٢٢ مليونا، بصوت مباشر وممثل في المنظمة ووكالاتها ذات الصلة؛

٢ - تطلب من الفريق العامل أن يشرع في عمله أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، وأن يقدم توصيات مناسبة من أجل التوصل إلى حل منصف وعملي لمسألة مشاركة جمهورية الصين في الأمم المتحدة.

- - - - -